

مؤشرات مهمّة في نتائج الانتخابات العراقية

■ **حميدي العبدالله**

أعلنت المفوضية العليا للانتخابات في العراق النتائج النهائية الرسمية، وتحمل هذه النتائج مؤشرات مهمة:

أولها أنها تكزس التعددية في جميع الطوائف والمذاهب والأعراف المكوّنة للمجتمع العراقي، إذ لم يستطع أي فصيل أو كيان سياسي احتكار التمثيل أو الحصول على أكثر من 50% من أصوات الناخبين من أتباع هذا المذهب أو العرق أو ذاك. وبديهي الاستنتاج في هذه الحال أن إمكان ولاية ديكتاتورية حزبية في العراق أمر متعذر، على الأقل في الظروف الراهنة، لأن أي جنوح لأي طرف نحو الديكتاتورية أو التفرّج بالحكم سوف يصطدم بالغالبية داخل مذهبه أو عرقه أو طائفته، قبل أن يجهة أخرى. وهذه النتيجة تطرح سؤالاً مهماً: هل تؤدي هذه التعددية إلى ولادة نظام ديمقراطي، أم تقود إلى الفوضى على غرار ما حصل ويحصل في الكثير من دول العالم النامي؟

ثانيها، أنّ تكثف ائتلاف القانون كان في طبيعة الكيانات السياسية الفائزة، وتقدم على الكيانات الأخرى بنحو 50 نائباً بالمقارنة مع التحالف الكردستاني الذي حل في المرتبة الثانية بعد تكثف ائتلاف القانون. وبديهي أنّ المرشح الطبيعي لتشكيل الحكومة الجديدة هو رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي، ولكن في إطار ائتلاف مع قوى أخرى إذ يستحيل على ائتلاف القانون تشكيل الحكومة منفرداً. وهذا التقدم الذي حققه لم يكن تقدماً كبيراً فهو زاد عدد مقاعده خمسة مقاعد عن الدورة السابقة.

إنّ تقدم ائتلاف القانون على غيره من الائتلافات الأخرى يعود إلى تضافر مجموعة عوامل أبرزها موقفه الحازم والواضح في محاربة الإرهاب داخل العراق. وتحديدا تنظيم «داعش»، وموقفه الصريح من الدول المسيئة، ولا سيما السعودية وفضل اللتئين تقدمان الدعم السياسي والمادي للجماعات الانتحارية العراقية المتواطئة مع «داعش».

إضافةً إلى موقفه الواضح مع إيران.

ثالث هذه المؤشرات، حفاظ التيار الصدري

على الموقع الثاني بعد تكثف ائتلاف دولة القانون لجهة التمثيل الشيعي. حصد التيار الصدري هذه النتيجة رغم الإرباك والاضطراب اللذين عصفاً بهذا التيار، ولاسيما إعلان زعيمة الروحي مقتدى الصدر اعتراله العمل السياسي والعرضين. وهذه النتيجة تعكس تجذّر التيار الصدري في البيئة الشعبية العراقية.

رابع هذه المؤشرات، تراجع ومكانة الحزبين الرئيسيين الكرديين وشعبيتهما، الحزب الديمقراطي الكردي، والاتحاد الوطني الكردستاني، وإن استطاع الأخير تحسين موقعه بالمقارنة مع الدورة السابقة، تراجع لفضل الحزب الجديدة المنافسة، ولاسيما «حركة التغيير» والاتحاد الإسلامي الكردي» والجماعة الإسلامية الكردية، وبات واضحا أنّ أصوات الناخبين الأكراد توزّعت ماثلة على هذه الأطراف الثلاثة، خاصة في المحافظات

الغالب الكردية، السلمانية وأربيل وسهوك. خامس هذه المؤشرات، انهيار شعبية الكتلة التي يقودها إياد علاوي، وكان الرهان معقولاً عليها، خاصة من قبل السعودية، بأن تحل مكان نوري المالكي، حيث لم يحصل الكيان الجديد الذي خاض من خلاله الانتخابات المرشح الطبيعي لتشكيل الحكومة الجديدة إلا على 21 نائباً وحل ترتيبه في المرتبة الخامسة بعد ائتلاف القانون والتحالف الإسلامي الأعلى.

في ضوء هذه النتائج وتوزع المقاعد، من الصعب على الكيانات السياسية تشكيل حكومة عراقية جديدة بسرعة، ومن الصعب أيضاً تشكيل حكومة أكثرية مغلما كان طمح رئيس الحكومة الحالي نوري المالكي، فتوزع المقاعد، رغم حجز نوري المالكي لموقع رئاسة الحكومة، يحتم على العودة إلى الصنّع السابقة في تشكيل الحكومات، وبخاصة تشكيل الحكومة التي انتهت وليّتها الدستورية مع إعلان نتائج الانتخابات.

البناء

فعالية دمره... نظرة استراتيجية

■ **هاني جودة**

ليس غريباً أن يتقدّم أبناء بلدة دمره المحتلة بفعالية مميزة وفريدة وذات خصوصية منذ النكبة التي ألمّت في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ خصص أهالي بلدة فلسطينية مهجرون فعالية باسم قريتهم، فيما يتغنّون نشاطاً نضالياً قرب السياج الشمالي لقطاع غزة، بمحاذاة قرية دمره المحتلة. وحضر الفعالية جمع غفير من أبناء البلدة ومخاتير وجهاء و شخصيات وطنية، شكّلوا بحضورهم نموذجاً للحنين وطلية عمل منظم ربما ستأخذ به القيادة السياسية الفلسطينية في ظلها في ملف العودة والقرار الدولي 194.

هذه الفعالية شكّلت نموذجاً يحتذى مختاتير البلديات الفلسطينية المحتلة وأبنائها، بل أتوقع أن تقوم هذه ونفعتها ضمن مشروع نضالي أراد أن يكون متزامناً مع ذكرى النكبة 15 أيار من كل عام.

خلقت بلدة دمره بذلك نظرة استراتيجية لتحوّل طبيعة العمل والنشاط النضالي الداعم لحق العودة، والذي يتعمّد الاحتلال جعله مطلباً مستحلياً كونه إذ يخل بالمعادلة الديمغرافية للأرض المحتلة. وجدت دمره أنّ الحل الوحيد هو البحث عن بدائل تعتمد على القانون الدولي والنضال المشروع والاعتصام والحراك السلمي النضالي الذي يبدأ من تحريك أبناء البلديات الأخرى كافة للعمل المنظم سنوياً، لإبرازأسماء البلديات القرى الفلسطينية بصوت أقوى من الأكاذيب التي تروّج لها حكومة الاحتلال والتها الإعلامية، والتي جعلت الهولوكوست أعظم محرقة ومجزرة في التاريخ الحديث، وبذلك أرغمت ألمانيا على دفع ما يُسمّى بالتعويض حتى يومنا هذا، وتتفاوض المسماة الشرعية الدولية والمجتمع الدولي عن قرارات دولية أقرّت لقضية اللاجئين، وأهمها القرار الدولي 194 الذي نصّ على عودة اللاجئين بوضوح، لذا يري أهالي بلدة دمره بعينهم أنّ فعّاليّتهم ستكون تحوّلًا استراتيجيًا

في دفعة الصراع والدفاع عن حق العودة كاملاً. ضمن

برنامج استراتيجي واضح المعالم مختصره بالآتي:

1 – جعل فعالية بلدة دمره مقدمة لاستنهاض وطني شامل لأجل حق العودة.

2 – تحشيد المؤسسات الإعلامية المحلية والإقليمية والدولية لفضح سياسة الاحتلال التي لا تزال تتجاهل القرارات الدولية المتعلقة باللاجئين.

3 – وضع قضية اللاجئين والعودة والتعويض على سلم الأولويات الوطنية للمؤسسات الوطنية كافة في الداخل والخارج.

4 – اللجوء إلى المحاكم الدولية كافة ذات العلاقة لرفع دعاوى قضائية مختلفة ضدّ الاحتلال ومتابعة

هذه الدعوى عن طريق عربية واجنبية حليفة.

5–تعتبر بلدة دمره أنّ التقرب في حق العودة ضمن مقولة «الكبار يموتون والصغار ينسون» جريمة تاريخية لن يفرغها التاريخ ولا الأجيال.

تكمّن النظرة هذه في محدّينّ كانا سببا في تكوين منهجية جديدة، أولهما أنّ المجتمع الدولي اصيل الفلسطينيين إلى درجة اللا أمل في قراراته التي باتت بلا جدوى منذ النكبة وحتى الآن، وأنّ الانحياز الأعمى من جانب الدول الكبرى للاحتلال جعل مسألة إرجاع الحقوق الفلسطينية مسألة صعبة في ظل إمعان الاحتلال بالإرهاب الفكري والاقتصادي والسياسي والعسكري، وثانيها أنّ أبناء بلدة دمره والبالغ عددهم في وقتنا الراهن أكثر من 25 ألفاً، يملكون قدرات بشرية هائلة، ولديهم نسبة متعلمين تصل إلى 95%، وبينهم الكاتب والباحث والعالم والطبيب والمهندس، وجميعهم متمسكون بقيادة قانونية وعرفية واحدة منذ النكبة، ومجمعون على الإصرار التام على العودة إلى ديارهم، مع الأمل بالتوفيق لأبناء البلديات الأخرى بأن يسيروا على نهج مرمه في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني حتى تتحقّق كامل الأهداف.

الzarوب العربي واستحقاق الثالث من حزيران في سورية

ومحضرات الموقف الصهيونيّ من إيران

■ **المحامي محمد أحمد الروسان***

في سورية فاشيّة دينيّة متصاعدة، وفي أوكرانيا فاشيّة ونازيّة جديدة تتوسّع، وفي أروقة مجتمعات استخبارات الطرف الثالث في المسألة الشامية، كخصوم للدولة الوطنية السورية، جلسات عصف ذهني وخلاصات. وتقيد المعلومات المتسرّبة، وعن قصد، بأنّ منظومة الحسم الاستراتيجي في الأزمة الراهنة استطاع النسق السياسي في دمشق تحقيقها، والعملية ما زالت مستمرة وترافقها عمليات الحسم الميداني لتعزيزها وتثبيتها على أرض الواقع وعبر لغة الميدان. إن لجهة التنكّتي منها حيال انتخابات الرئاسة في الثالث من حزيران المقبل، وإن لجهة الاستراتيجي نجو ما بعد نتائج الانتخابات الرئاسية، وأي صنغ سياسية تفاوضية قد تُفرض كحلول تستهدف: سد الأفق السياسي وتعميق الخلافات والأزمة، بعبارة أخرى إعادة إنتاج الأزمة السورية، في المعنى السياسي، من قبل الطرف الثالث وبعض زورابه من منبجحات القلق والبعض العربي الآخر، ودفع أو تشجيع النسق السوري للجلوس إلى طاولة المفاوضات من جديد.

معروف للجميع أنّ السياسة استمرار للحرب، فبنية الأخيرة بتفاصيلها استمرار للسياسة، وأي عملية عسكرية لا تقود إلى نتائج سياسية هي عملية فاشلة بامتياز، حتى لو كانت عملية عسكرية داخلية. فما نلحظه في سورية أنّ معظم العمليات العسكرية في الداخل السوري من قبل قطاعات الجيش السوري وتشكيلاته تقود إلى نتائج سياسية مبهرة للدولة، ويكفي أنّ المجتمعات السورية المحلية لم تعد حاضنة لمعظم سفلة الإرهاب المُدخل والمنتج في الداخل السوري، وصارت طارده بعقنى له، ورافقت ذلك المصالحات السياسية لإخراج الإرهابيين من غير العنصرية السورية ومشغليهم، وصولاً إلى استحقاق الثالث من حزيران المقبل الانتخابات الرئاسية.

كزست الأزمة السورية، كإزمة إقليميّة ودولية ينام ويصحو الجميع على حوادثها، مفهومها جديدا للسياسة سيدرّس لاحقا في جامعات العالم ومراكز البحث الأممي، إذ لم تعد السياسة فن الممكن، فهذا مفهوم قديم وتقليدي أكل الدهر وشرب عليه ومنه حتّى شعب. السياسة الآن بفعل مفاعيل وتفاعلات وعقابيل ومآلات الحدث السوري صارت تعني فن إنتاج الضرورة كمنهج شامل. بعبارة أخرى صارت السياسة منتجا أمّنيا، ومنتجا سياسيا، ومنتجا اقتصاديا، ومنتجا عسكريا، ومنتجا ثقافيا وفكريا، بعيدا عن فلسفات سياسات تدوير الزوايا الخلفية في السياسة كمفهوم ونهج وعيسلة.

بعد الإنجازات العسكرية السورية الأخيرة والمتواصلة، إن عبر العمليات العسكرية الهجومية مزات عديدة والعمليات الدفاعية أحيانا، وإن عبر سياسات واستراتيجيات المصالحات التي انتهجتها وتنتهجها الدولة الوطنية السورية، بات للنصر مفهوم جديد ومعيار مستحدث في علم الحروب، والأخيرة(الحرب)لا تصمم بالحل العسكري وحده، بل بالحل السياسي الذي أضحّت له قيمة أخلاقية وقيمية اجتماعية تحاكي تجليات النصر العسكري الميداني.

تسير الدولة الوطنية السورية بخط الحسم العسكري وخط الحسم السياسي(المصالحات)، إن في مناطق فرض فيها الجيش السوري سيطرته الكاملة، وإن في تلك المناطق التي صارت على مشارف الفرض العسكري عليها، ودفعتها إلى فكرة الخروج والعودة إلى حضن الدولة من جديد. فدمشق جادت وأبدعت وبمبئية محترفة في فن ممارسة الحرب ضد الإرهاب المدخل إلى الداخل السوري من قبل دول الجوار مجتمعة، وضد الإرهاب المصنّع في الداخل عبر الطرف الثالث في الحدث السوري وزاروب البعض العربي القلق وقبل بدنه بسنوات، وما رافق ذلك من وضع استراتيجيات صناعة الكذبة في الأزمة السورية وصناعة القاتل والضحية.

أحسب أنّ مستقبل نهاية الأزمة في سورية، في حاجة إلى من يجيد فن الحرب، على ما أسلفنا، ويتقن صناعة عملية السلام الداخلي عبر المصالحات الشاملة. وراى العالم ما حدث في حصص القديمة وكيف سهّلت أطراف اقليمية جبيرة ومكرهه لذلك، لإخراج مجاميع ضباط استخباراتها من الداخل العسكري القديم، من طرف سعودي وطرف تركي وطرف دولية قطر، وكان منظر السادة، الإرهابيين المنسحبين كالمهمل، لا بل هم مثل الجراد المنتشر الجائع نحو العرق الأخضر السحيق، في حالات ذلهم إلى حيث أرادوا أو أريد لهم أن يخرجوا اليه سوريا، ليصار إلى صعيدهم لملاقاة الحور العين التي «جاهدوا» لأجلها، وإن يجدوا إلا ما اقترفته أياديهم من ظلم حيث يهويون في نار جهنم بإذن الله تعالى، سبعون وسبعون وسبعون خزيقا حتى يلج الجمل من سم الخياط(خرم الأبرة).

صحيح أنه تم انتزاع الورقة السورية السياسية من يد السوريين في بدايات الحوادث إلى منتصفها تقريبا، وجعلها تنتقل بين مدارات

محفزات الموقف الصهيونيّ من إيران

ومحضرات الموقف الصهيونيّ من إيران

التنازع الدولي وتنازعات البعض العربي المرتبط بالطرف الثالث في المسألة السورية، وتحديدا في أروقة مشيخات الرمال والقلق العربي، باستثناء واحدة أو اثنتين إلى حد ما. لذا ليس القوي من يكسب الحرب إنما الضعيف هو من يخسر السلام. عندما نقول المجتمع الدولي وأدواره في سورية وآزمتها نقصد به: الولايات المتحدة الأمريكية، والدولة العبرية «إسرائيل»، وبريطانيا، وفرنسا، وزاروب البعض العربي التائه القلق، فإنّ عرب الرمال يريدون استمرار إساءة الدم السوري ومزيد من الاستنزافات عميقة وعرضية للدولة الوطنية السورية، مسنودا بمحفظة مالية ضخمة وحملات بروباغندا معادية مضادة، لذلك فإنّ عرب الرمال وبعض العرب الآخر يردكون أنّ أميركا عندما تصل إلى اللحظة التاريخية الحاسمة للمفاضلة والاختيار بين حلفائها ومصالحها سوف تختار الأخيرة، وخير مثال على ذلك جنيف إيران ومآلاته المقبلة.

وتركيا(الدور التركي بقي على ما هو عليه إزاء سورية ولم يتغير).

مثلا علاقاتها في قمة السوء مع الرياض، وترنّب في عدم معاداة إيران ومحاولتها المستميتة في عدم إثارة غضب الفدرالية الروسية، صارت تتخذ خطوات أكثر تشددا إزاء ما يسمّى بالمعارضة السورية» لديها، والأخيرة بمثابة طرحات أنثى متتالية لعب في قناة فالوها، بل أبلغت شريك الشيخ سعد الحريري في ندي جيفري فيلتمان المساعد السياسي لبان كي مون، عقاب صفق الهارب من الداخل اللبناني الذي يتسّق مع «المعارضة السورية»، بعدم رغبتها في بقائه في تركيا.

محضرات الموقف الصهيوني من إيران:

في ظل كثرة «الكلام» هذه الأيام عبر وسائل الميديا الأممية وعلى مختلف مشاربها، حول أن كبار المسؤولين الصهيوليين الصهيانية يؤكّدون أنّ القوات «الإسرائيلية» الحربية الصهيونية قد أكملت استعداداتها اللازمة لجهة القيام بتوجيه الضربة العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هي محضرات الموقف التصيدي «الإسرائيلي» الصهيوني الجديد؟ أعتقد أنّ محضرات هذا الموقف الصهيوني «الإسرائيلي» المتفاقم يتمثّل في الآتي-

أحسب أنّ إدراك «الإسرائيليين» الصهيونيين المتزايد باستمرار، أن إيران على وشك أن تصبح قوة نووية، وفي هذا الصدد أشرت بعض المعلومات إلى أن إيران باتت تملك من موارد التكنولوجيا النووية ما يكفي لحيازتها قنبلة نووية خلال فترة زمنية ليست طويلة، أضف إلى ذلك رغبة «الإسرائيليين» في ممارسة المزيد من الإبزاز، فنعتبرإسرائيل، فعنيتوا ضغطا اقتصاديا داخلية دفعت إلى تصاعد المزيد من الاحتجاجات إلى جانب أزمتها مع الفلسطينيين في المفاوضات العنبيّة، وما من سبيل أمام «إسرائيل» سوى اصطناع سيناريو توجيه الضربة العسكرية ضد إيران، وعدم الإيعاز لرغبة واشنطن بعدم توجيه هذه الضربة إلا بعد الحصول على الدعم الكافي لإخراج «إسرائيل» من أزمتها الاقتصادية وأزمتها مع الفلسطينيين. كذلك رغبة الحكومة «الإسرائيلية» الصهيونية في توظيف مفهوم الحظر النووي الإيراني كوسيلة لحشد التأييد والدعم السياسي الداخلي، وذلك لأن القوانين والتشريعات «الإسرائيلية» الأخيرة والخاصة بحرية الرأي والرأي الآخر وحرية الإعلام عامة، سوف تتيح لحكومة تتناهوا تحويل «إسرائيل» الصهيونية دولة شمولية ليكزّدها بالمعنى الحقيقي، فالقوانين الجديدة تعطي السلطات «الإسرائيلية» استهداف جميع القوى السياسية «الإسرائيلية» التي تسعى إلى معارضة التوجهات الليكزّدية الرسمية.

تدعم ذلك أيضا رغبة الحكومة «الإسرائيلية» الصهيونية في ابتزاز الموقف الدولي، الداعم للاعتراف بالدولة الفلسطينية، لذا فإن التلويح «الإسرائيلي» – الصهيوني بضرب إيران الدولة المسلمة، سوف يدفع الأطراف الدولية داخل مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، لناحية التراجع عن دعم مشروع الدولة الفلسطينية كمنن لتراجع «إسرائيل» عن ضرب إيران.

يدعم هذه المقاربة الابتزازية لدولة الكيان الصهيوني معظم الموقف الدولي، سعي «الإسرائيليين» إلى القيام بعمل عسكري ضد قطاع غزة والضفة الغربية، وبالتالي فإن التلويح بضرب إيران هو السقف الأعلى الذي يتّيح ل«إسرائيل» خفضه لاحقا ضمن الحد الأدنى، وهو في هذه الحالة القيام بعمل عسكري ضد الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحديدا بالتركيز على قطاع غزة المحتل الذي تشير التشريرات إلى وجود نوايا «إسرائيلية» صهيونية إعادة احتلاله أو احتلال جزئه الأوسط، ما يشطر القطاع المحتل نصفين. إن رغبة «الإسرائيليين» الصهيوني جامحة في توجيه ضربة عسكرية ضد جنوب لبنان، والتهوي بضرب إيران المسلمة بهدف إلى رصد تحركات حزب الله اللبناني وفهم كيفية استعداداته، ما يتّيح ل«الإسرائيليين» استطلاع مراكز قوة الحزب العسكرية، ثم

أراء

حمص... نَبيل والزهراء... الكارتون

■ **طاهر محي الدين**

لماذا حمص؟ كيف أدار العقل الحكومي الاتفاق؟ ولماذا حدث الاتفاق المُخرَج؟

في مراجعة تاريخية قريبة جداً، أي منذ ثلاث سنوات عندما أطلقت المسماة «الثورة السورية»، آزاد حلف الحرب على سورية تشكيل غرفة عمليات مشتركة وتكوين عاصمة للثورة تكون ذات استراتيجية جغرافية عسكرية، وجغرافيا اقتصادية وتمازج اجتماعي وحجر زواية لتفتّيت سورية فاخترت حمص كمدينة لأنها تحقق جميع تلك الأهداف. فموقع حمص الجغرافي مهم جدا إذ يقع في قلب سورية، وفي النقطة الوسط بين العاصمتين السياسية دمشق والاقتصادية حلب، وبوابة العاصمة للساحل السوري، وحدود حمص الجغرافية الممتدة عبر البادية حتى الحدود العراقية، فضلا عن قربها من الحدود اللبنانية، ما يجعل الدعم اللوجستي أسهل بالوصول إليها من القمير وادي خالد وتلكلخ، والنقطة الأهم التي تحقق الموقع الاستراتيجي والجغرافي العسكري لإقامة غرفة العمليات لعصابة الحرب على سورية، وتحديدا كعاصمة لما يسمّى اصطلاحاً «الثورة»، فانشأت أقوى وأعقد وأخطر غرفة عمليات عسكرية استخبارية تقنية في منطقة الشرق الأوسط خارج «إسرائيل»، في حارة بابا عمرو تحديدا، وقد أسقطت وفر منها من فر إما إلى حمص القديمة أو إلى الريف الحمصي، وقتل من قتل، وأصيب من أصيب، واستسلم العديد صاغرا مع سلاحه للحداء العسكري السوري، وتوجت سقوط بابا عمرو الزيارة المقدسة والمدوية للرئيس الأسد لمنطقة بابا عمرو التي كان يتغنى فيها أوياما وحلقة ليلا ونهارا مع كل إشراقه صبح، ودخول مساء. يومذاك تحديدا كتب المحلل السياسي الأستاذ محمد صادق الحسيني مقاله المشهور «في بابا عمرو غلبت الروم فأصبح بقاء الأسد محتوم».

للإشارة اعتراضاً، تعد مدينة حمص وريفها أيضا مركزاً للعديد من القطاعات العسكرية والتجنيد للجيش العربي السوري. وتعد كذلك نقطة تلاقي إمدادات اتابيب الطاقة و النفط في سورية، واكتشف أنها تسحب على كميات كبيرة من النفط، ومن مصفاتها يورد النفط عبر الموانئ السورية ويزود الداخل السوري منتجات مصفاة حمص المشهورة.

الموقع الجغرافي المحاط بوادي النصارى والقريب نسبياً من الساحل السوري، جعل الاختلاط الديني والمذهبي فيها كبيرا، فحمص هي فسيفساء مصغرة لسورية الأم التي تشكل أحلى لوحات التمازج الديني والعرقي والقوميات على امتداد جغرافيتها عبر التاريخ الإنساني. هذا التمازج جعل من العقل الاستخباري العدواني على سورية يعمل عليها كنقطة انطلاق لما يسمى بالحرب الطائفية في سورية والتي فشلت بتفاصيلها كلها بين أبناء الشعب السوري الذي يؤمن ويؤيد بسورياه فحسب.

بعدها حدتنا الخطوط العريضة، لماذا توجب علينا حمص أن نعرف كيف أدار العقل الحكومي الاتفاق؟

لو عدنا بالتاريخ مرة أخرى إلى بداية الحرب على سورية وتحديداً لخطاب السيد الرئيس بشار الأسد بعد بداية الحرب على سورية من تحت قبة البرلمان لوجدنا أن للخطاب هدفين رئيسيين مهمّين، أولهما قنك الدعاء السورية وثانيهما الدعوة إلى الحوار والمصالحة الوطنية، وكيف ركّز الرئيس الأسد في خطابه يومذاك على أن هناك من يريد جرنأ إلى الدم والاقتيال ليدير السوريون وطنهم بأيديهم، وكيف أن حلف الحرب فضخه الوهُت الذي كان يحده لسقوط الدولة السورية خلال الأشهر الثلاثة الأولى للحرب على سورية فأسرع إلى استعمال الدم لإشغال الحلبّة لكي لا تكنت صهيانية الداخل وعاملتهم قبل صهيانة الخارج من الحلف الصهيوميركي وأذنابه من العربان، وسقوط حربه حين عجزت عن تحقيق هدفها الاستراتيجي في السقوط السريع للدولة، ما دفع به مجدداً إلى رفع سعيه الجنون والحرب والإرهاب أملاً في إحداث أي تغيير على الأرض، لكنه كان يواجه بنبات أقوى وتقدم أكبر، ففشل مجدداً وتلقّى الصفعة ثلث الأخرى من ثبات حلف المقاومة وتقدمه وسحق مشروع الحرب من غرفة العمليات التالية في القمير. ويومذاك اجتمع المحللون العسكريون والسياسيون كافة على أن ما قبل القمير، سيكون غير ما بعد القمير، وتولت سقوط أحجار الدومينو تباعا في القلمون والغوطتين، تارة تحت دوس الحداء العسكري لجندو الجيش العربي السوري وحلف رجال الله في المقاومة الإسلامية للجه، وتارة أخرى اكتوى بحلف العدوان بالحكمة السورية المدونة بإنجاز المصالحات الوطنية في العديد من المناطق والتي كان ينجز من خلالها الهدف الاستراتيجي الأسمى للعقل الحكومي السوري الذي أدار أعنى الحروب العقل يعقل بارد ذكي مفتتح، وأسقط أهداف الحرب من جديد. فمع كل عملية مصالحة

كان الإنجاز الأهم حقن الدماء السورية، وعودة أبناء الوطن لحضن الوطن، بالإضافة إلى تقليل الخسائر في البنى التحتية التي كانت داخل المدن وتعرّض المدنيين الأبرياء الذين اختطفهم الإرهاب وجعل منهم دروعا بشرية، ليلوي بهم ذراع الدولة التي أدارت الحرب كام تدافع عن أبنائها وتمنع عنهم القتل والأذى والتهجير. وعلى هذا العقل دار الاتفاق في حمص القديمة، فكان حرص الدولة على إنقاذ من تبقى من عوائل أهاليها من الديانة المسيحية وكثائسهم داخل أحياء حمص القديمة، وفي الوقت نفسه التوصل إلى تحرير العديد من المختطفين من ريف الأذقية وحلب، بالإضافة إلى رفع المعاناة والحصار عن أهاليها في قريتي بعل والزهراء البالغ عديد سكانها نحو سبعين ألفاً، والمحاصرتين مع ثمان قرى حولها منذ ثلاث سنوات بأقسى أنواع الحصار الغذائي والدوائي ومستلزمات الحياة اليومية، وصبر الأهالي فيها طوال هذه المدة وفاء ولاء للدولة ولقائد الدولة، فكان شعارهم «باقوم مع الأسد واربخنا فداء لسورية الأسد وما همنا إن أقبل الموت علينا أم أقبلنا عليه».

ما تم إنجازه في هذا الاتفاق، إنّما تم نتيجة حكمة العقل الحكومي السوري في إدارة الحرب، وما قام به الحذاء العسكري السوري ورجال الله، وإدارة العقل المدير الخارجي أنه هزم بالمعايير كافة، من إيران إلى لبنان سياسيا، وهزمت في العراق عسكريا، وسحقت على أبواب دمشق سياسيا وعسكريا، والأهم جيوسياسيا إذ تعاد رسم خرائط العالم الجديد من قلب سورية وتحديدا من سقوط حمص بأقل قدر من الخسائر وسقوطها كعنوان كبير لعاصمة «الثورة السورية ..» بتعريع بسيط إلى أم التاريخ الشامخة الصامدة حلب الشهداء وما حدث من تفجير كبير لدرة الشرق والعديد للماكن التاريخية الأثرية التي عاصرت تاريخ العديد من الأمم والملامك عبر التاريخ أقول الآتي:

إن هذه التفجيرات تحمل في طياتها العديد من المؤشرات التي لا تدل إلا على حقد الإرهابيين وهزمتهم نفسيا وعسكريا، وسقوط لأخر لوحات العدوان على سورية، فمن يحاول تحميم التاريخ ليس سوى حاقق وجاهل ومنهزم، فهو لا يعلم قيمة ما دمره وهمه من مبان سقطت على عنيتها غزوات الغازيين، ومنهزم لأنه عجز خلال ثلاث سنوات على هزم البشر ومقول أهالي حلب وجرههم عن انتماّتهم إلى الدولة السورية والوطن الكبير، وعن إيمانهم بعيشهم المشترك والمتسامح دينيا وعرقيا منذ الوف السنين، ولأنهم مؤمنون بأنهم قلب سورية وبوابتها إلى العالم الغربي، وأن حلب بأهلها هي رافعة سورية الاقتصادية، فقرر هذا الإرهابي المجرم الكافر أن يدمر الحجر بعد فشله مع البشر، انتقاما منهم ومن صمودهم الذي كان له الأثر الأعظم في الحفاظ على الوطن السوري بمكوناته وجغرافيته كلها.

في النهاية، أتمنى على كل سوري اختلط عليه الأمر وأشكل عليه الفكر وظن أن الدولة قامت بهذا الاتفاق من باب الصيغة أو الراضخ لضغوط من عدو أو صديق، أنّ يعلم أنّ العفو من صفات المنتصر، فالمهزوم ليس لديه ما يعفو عنه أو يقدمه لإمرار الصفقات، بل إن هذه العملية القوية استخدمت السلاح الأمضى لقهر هذه الحرب الذي باجراه المصالحات الاجتماعية بعدما كسبت المرحه سياسيا وعسكريا، إذ تعيد بناء الدولة مجددا لمرحلة ما بعد الحرب من حجر الزاوية الأساسي لبناء الدول والمجتمعات ألا وهو الإنسان.